19.09.2014

بعثة لبنان الدائمة
لدى المنظمات الدولية
فيينا

Statement of LEBANON
General debate
58th session of the
IAEA General Conference
Vienna, September 22 - 26, 2014

كلمة رئيس وفد لبنان أمام

الجلسة العامة للمؤتمر العام ٥٨

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا، أيلول ٢٠١٤

كلمة وفد لبنان في المؤتمر الثامن والخمسين

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا، ٢٢-٢٠١٤/٩/٢٦

حضرة الرئيس،

١. أتقدم منكم بإسم وفد لبنان، بالتهنئة الصادقة على إنتخابكم رئيساً لأعمال الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام لوكالتنا وأتمنى لكم ولأعضاء مكتب المؤتمر النجاح في مهمتكم.

٢. كما نهنئ كلاً من دجيبوتي وجزر القمر وجمهورية غويانا وجمهورية فانواتو لأنضمامها إلى الوكالة.

٣. نهنئ المدير العام والأمانة على حسن الأعداد لهذا المؤتمر، ونعول الكثير على نتائجه، وننتظر ونتوخى الفائدة من المنتدى العلمي، الذي سيتطرق هذا العام لموضوع في غاية الحساسية، حول الأدارة الجيدة للنفايات المشعة.

حضرة الرئيس،

٤. إستمرت الوكالة خلال العام الماضي بمتابعة أنشطتها الرئيسية في مجالات الضمانات والتحقق، الأمان والأمن، والعلوم والتكنولوجيا والتعاون التقني، مما أتاح للدول الأعضاء الأستفادة من هذه الأنشطة خدمة لنموها، وتطورها العلمي، ورفاهية شعوبها. ونظراً إلى أن الدول الأعضاء في معاهدة عدم الأنتشار السلاح النووي (NPT)، تملك الحق غير القابل بالتصرف في انماء، بحث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية دون أي تمييز، نشجع الوكالة على الأستمرار في صيانة هذا الحق. كما نشدد

على ضرورة مراعاة مبدئي التوازن والتآزر بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لدى إعداد البرنامج والميزانية.

٥. إن إستخدام التكنولوجيات النووية، وتطويرها بإستمرار، في مجالات الامن الغذائي والوقاية من الامراض ومكافحتها، والموارد المائية والادارة البيئية، بات ضرورة حيوية، يجب تعميمها على كافة الشعوب. وفي هذا الأطار ننوه بحسن أداء الوكالة والعائد إلى كفاءة جهازها البشري وسعيها الدؤوب إلى تطوير ذاتها، من الناحيتين العلمية والإدارية للتماشي مع التحديات الجديدة. ولبنان، كدولة نامية، يحث الوكالة على التركيز بشكل خاص على بناء القدرات، إن بالأساليب التقليدية المعهودة أو بالجديدة منها والتي تتيحها التقنيات الحديثة، من خلال إستخدام الحلقات الدراسية الشبكية والوحدات الألكترونية التفاعلية.

٦. من المتوقع ان تشهد السنوات القادمة تعاظماً لدور الطاقة النووية على الصعيد العالمي. هناك في الوقت الحاضر ٤٣٤ مفاعلاً قيد التشغيل و٧٢ قيد الأنشاء. حتى ولو أن تقارير الوكالة تشير إلى أن الأمان التشغيلي لمحطات الطاقة النووية يعتبر عاليا، لكن ذلك لا يجب أن يجعلنا نتغاضى عن المخاطر المحتملة. فالعديد من مفاعلات الطاقة النووية في العالم يعمل منذ ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ عاماً أو أكثر، وإدارة هذه المفاعلات على المدى الطويل تنطوي على تحديات تحتاج الدول المعنية إلى تقييمها وإدارتها بعناية. أما بالنسبة للدول المستجدة على الطاقة النووية، فيترتب عليها لدى تصميم المنشآت تقييم الأخطار الخارجية بدقة، كما عليها إرساء إطار رقابي سليم وهيئة رقابية تتسم بالكفاءة والفاعلية والأستقلالية. وفي هذا الأطار نعول الكثير على خدمات

الوكالة لجهة تطوير معايير الامان التي تصدر عنها بإستمرار، وإدخال تحسينات على قدرات التأهب والتصدي للطوارئ، وتعزيز خدمات إستعراض النظراء التي ترعاها.

٧. وفي هذا المجال، ونظراً لضرورة استخلاص العبر بعد حادث فوكوشيما المروع، من أجل منع تكرار كوارث مشابهة في المستقبل، نعول الكثير على التقرير الشامل الذي يتم إعداده بإشراف الوكالة والذي سيصبح جاهزا قريباً، ولا يساورنا أدنى شك أن هذا التقرير سوف يكون موضوعيا وشفافاً إلى ابعد الحدود.

٨. أما على صعيد الامن النووي، فنحن، ومع تقديرنا للجهود التي تبذل من هنا وهناك والمبادرات التي تقتصر على بعض الدول، نشدد على دور الوكالة المركزي في تقوية إطار الأمان النووي على الصعيد العالمي. وشكل للمؤتمر الدولي حول الأمن النووي الذي عقد بإشرافها في فيينا، في تموز ٢٠١٣ والذي شمل كافة الدول الأعضاء دون إستثناء، خير دليل على ذلك حيث جاءت نتائجه غاية بالأهمية. ونعول الكثير على نجاح خطة الوكالة للامن النووي للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩. ان لبنان من الدول القائلة بأن هناك رابطاً اساسياً بين نزع السلاح والامن النووي. علاوة على أنه يقي الشعوب خطر الدمار الشمال، ويجنب البشرية اسلحة مخالفة للقانون الدولي الانساني، فهو يرفع من منسوب الامن النووي عالمياً كونه يزيل من الوجود اسلحة، ومواد نووية مجهزة للاستخدامات العسكرية، قد تثير شهية الجماعات الاجرامية او الارهابية.

١٠. على صعيد اخر، تكتسب مسألة الضمانات وتطبيقها أهمية قصوى وتدخل في صلب عمل الوكالة. نحن ننوه بجهود الوكالة لجهة التواصل مع الدول الأعضاء من أجل شرح وجهة نظرها حول مفهوم الضمانات على مستوى الدولة (state-level concept) وقد إطلعنا باهتمام شديد على تقرير المدير العام الأخير في هذا المجال. مع حرصنا على ان يكتسب تطبيق الضمانات اكبر فعالية ممكنة، ننبه إلى ضرورة التشبث ببعض المبادئ الأساسية لدى إعتماد وتعميم أي مفهوم جديد في هذا المجال. وهي: الإبتعاد عن التسييس، التجانس مع إلتزامات الدول القانونية، الإبتعاد عن المعايير المزدوجة، الشفافية والوضوح، عدم تجاوز أجهزة صناعة السياسات في الوكالة، إحترام مصداقية الدول، مصدر المعلومات الأساسي للوكالة هو الدولة المعنية، للوكالة حق التحليل والأستنتاج، لكن هذا الحق لا يكون متفلتاً من أية ضوابط.

١١. وفي هذا الاطار، وعلى الرغم من اعترافنا باهمية البروتوكول الاضافي يجب دوماً التذكير ان الانضمام إليه هي مسألة طوعية، وبالتالي لا يمكن ان يصبح هذا الانضمام المعيار الذي على اساسه تقاس شفافية الدول والتزامها بسلمية برنامجها النووي. خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن هناك دولا لم تنضم الـNPT ولم توقع حتى على اتفاقية ضمانات شاملة وهي بالرغم من ذلك لا تخضع إلى اية محاسبة او مساءلة وتستفيد من كل خدمات وتقديمات الوكالة، ما يتنافى مع روحية نظام الوكالة الأساسي، ويشكل نقيضاً لابسط قيم العدالة.

١٢. ان برنامج التعاون التقني هو من أهم ما أنجزته الوكالة في تاريخها. فهو يساهم في تحسين صورة الطاقة النووية في العالم ويعلي من شأن الوكالة وهيبتها. وبالاضافة إلى ذلك، يساهم برنامج التعاون التقني في جهود التنمية المستدامة في بلداننا وفي إنتقال

المعرفة العلمية. ولذلك فاية محاولة لتهميش برنامج التعاون التقني او الصندوق التابع له، لن تجد قبولاً لدينا. لا بل على العكس نرى انه من المهم ان تصبح موارد الصندوق كافية، ومؤمنه، ومحددة مسبقاً (Sufficient, assured and predictable)، وبالتالي عدم التباطؤ في تطبيق قرار المؤتمر العام لجهة ان تشمل صندوق التعاون التقني نفس الزيادات المئوية التي تطرأ على الميزانية العادية في سبيل جَسر الهوة التي تزال تتسع بينهما. وعليه نأمل أن تصب جهود الفريق العامل المعنية بالميزانية والذي بدأ أعماله مطلع العام الحالي، في هذا الأتجاه.

١٣. وهنا لا بد من تقديم شكر لبنان لادارة التعاون التقني والأقسام المتخصصة فيها، على تعاونها الوثيق والشفاف والحثيث مع لبنان والذي أنتج مشاريعاً تتناسب وقدرة لبنان على الأستيعاب ومع حاجاته، وإن نسبة تنفيذ هذه البرامج قاربت ١٠٠%. كما أتقدم بالشكر كذلك لدعمها مشاريع الأتفاق التعاوني للدول العربية في أسيا (Arasia) للتدريب وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، الذي يترأسه لبنان في الوقت الحاضر، وندعم هذا الأطار التعاون الأقليمي وتنميته بشكل مستمر، وزيادة تقديمات الوكالة لدعم المشاريع التي تنفذ في إطاره.

على ضوء هذه الانجازات التي تقر بها برامج الوكالة ويعتزّ بلدي لبنان أن يكون شريكاً فعالاً فيها، فاننا نتطلع إلى المزيد من الشراكة مع برنامج التعاون التقني وأن يكون للخبراء اللبنانيين موقعاً متقدماً في تنفيذ برامجه ومشاريعه في الوكالة والمنطقة العربية

حضرة الرئيس،

١٤. لم تكن السنوات الماضية، على مستوى تطلعاتنا لجهة نزع السلاح النووي. فقرارات مؤتمر مراجعة الـNPT لعام ٢٠١٠ بقيت بمعظمها حبراً على ورق، والمشاورات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لا تتقدم، والترسانات النووية ما زالت تهدد مستقبل الشعوب، والعمل جار على تطوير اسلحة اكثر فتكاً، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)لا تبدو على وشك دخول حيز التنفيذ.

١٥. ونحن بالرغم من هذا المشهد القاتم بعض الشيء، وتحديداً عندما يأتي الموضوع إلى الشرق الاوسط، نؤمن بضرورة استخدام المحافل الدولية من أجل تسمية الاشياء بأسمائها. لقد اطلقت اسرائيل في خمسينات القرن الماضي برنامجاً نوويا كان المقصد المعلن منه سلمياً، لكنه سرعان ما تم تحويله إلى برنامج عسكري، حاز على غطاء ضمني ودعم من قبل بعض الدول الكبرى. هذا التساهل حدا باسرائيل إلى عدم الانضمام إلى الـNPT، وساعدها على بناء ترسانة نووية كبيرة، تعد مصدر تهديد جدي للمنطقة برمتها. والان والوضع في الشرق الاوسط بحاجة الى أية مبادرة تخفف من حدة الاحتقان، ما زلنا ندور في حلقة مفرغة. خدمة لمصالحها الجيوسياسية وتحالفاتها تمعن بعض الدول الكبرى، في اهمال قرارات مؤتمرات المراجعة، وقرارات الجمعية العامة وقرارات الوكالة التي تدعو كلها اسرائيل الى الانضمام الى الـNPT ووضع كافة منشأتها النووية تحت ضمانات الوكالة والانخراط في مفاوضات من اجل جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية.

١٦. وفي حين أن تجربة الأشهر الأخيرة، أظهرت أنه عندما توجد نية صادقة لدى الأطراف المعنية يمكن إحداث إختراقات في الملفات الشائكة المتعلقة بمنع الأنتشار، ونخص هنا

بالذكر الملف النووي الأيراني، وذلك بالرغم من الوضع السياسي المتوتر في منطقة الشرق الأوسط، نرى بالمقابل أن غياب النية لدى إسرائيل ومن يدعمها دعماً مطلقاً بالوصول إلى الأتفاق حول منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يجعلها تضع العراقيل في مفاوضات جنيف التمهيدية، ما يهدد بأن يستمر تأجيل مؤتمر هلسنكي إلى ما لا نهاية.

١٧. يؤمن لبنان انه لا يحق لاية دولة أن تعتبر نفسها فوق المساءلة وأن تكون عصية على قرارات المجتمع الدولي، وانطلاقاً من ذلك ننضم الى باقي الدول العربية لمعاودة طرح مشروع قرار القدرات النووية الاسرائيلية على المؤتمر الموقر. بالرغم من إقتناعنا بأن القرار لن يغير شيئا على ارض الواقع في الظروف الراهنة، فإن ذلك لا يعفينا من ضرورة رفع الصوت باستمرار ضمن المحافل الدولية ذات الصلة من اجل الدفاع عن قضيتنا القانونية والمحقة.

شكراً حضرة الرئيس.